

أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال/ الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة دراسة استطلاعية في مكاتب التدقيق الخارجي في الأردن

أسامة عمر جعارة *

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الأساليب والأجراءات المتبعة لاكتشاف أفعال الاحتيال - الغش عند إصدار البيانات المالية لدى مجموعة من الشركات المساهمة العامة في الأردن ، والعاملة في المدن الصناعية (عمان ، إربد ، الزرقاء) من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين، والمسؤوليات التي تقع على عاتقهم عند اكتشاف فعل الاحتيال - الغش. ركزت الدراسة على كل من عوامل المخاطرة المتعلقة بالأخطاء الناجمة عن التقارير المالية الاحتيالية وسوء استخدام أصول الشركة ، وهي عوامل تؤدي إلى فشل مدققي الحسابات الخارجيين في الكشف عنها. وقد اختار الباحث عينة عشوائية من المدققين العاملين في مكاتب تدقيق الحسابات الخارجيين المسجلين لدى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ، وهؤلاء كانوا قد قاموا بالتدقيق على البيانات المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات الهامة التي تقيّد أصحاب المصالح (Stakeholders) الذين يسعون إلى الحصول على بيانات وتقارير مالية دقيقة حول وضع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

الكلمات الدالة: عوامل المخاطرة ، التقارير المالية الاحتيالية في بيانات الشركات المساهمة العامة ، سوء استخدام أصول الشركة ، فشل مدققي الحسابات الخارجيين في الكشف عن حالات الاحتيال - الغش في القوائم المالية.

مقدمة

وقد أدت هذه الانهيارات المالية إلى مرور مهنة المحاسبة، بل قطاع الأعمال بأسره، بأزمة ثقة عميقة، يمكن التعبير عنها بأزمة أخلاقيات، نابعة من سيطرة الجشع والمصالح الخاصة على جزء كبير من هذا القطاع في مختلف دول العالم (بهجت، 2002). ومما يؤكد ذلك، أن بيانات النشرة السنوية (2006) التي أعدتها منظمة فاحصي عمليات الاحتيال الأمريكية المعتمدة (ACFE) التي كشفت أن ما يقارب 5% من عوائد منظمات الأعمال الأمريكية قد تعرّضت لعمليات الاحتيال مما أدى إلى خسائر تقدر بنحو (652 بليون دولار في تلك السنة)، وأن هذه الظاهرة في ازدياد مستمر، حيث لم تقف القوانين والتعديلات المحاسبية حائلاً دون الحد من هذه الظاهرة (ACFE - Annual Report, 2006).

ومن المعروف أن السمة التي ميّزت إفلاس الشركات العالمية، وخصوصاً الأمريكية منها، كانت فضائح التزوير في حسابات تلك الشركات (الجبوري وآل شبيب، 2005). ومن هنا، تكمن أهمية طرح هذه المشكلة في وقت ما زالت تتفاعل فيه ظروف انهيار رأس المال العالمي، المتمثل في انهيار العديد من الشركات العالمية، وامتداد أزمة المال العالمي إلى

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين وحتى اليوم لم تتوقف أجهزة الإعلام عن نشر فضائح لعمليات احتيال أو غش أو فساد في منظمات الأعمال الدولية ، فقد اشتركت معظمها في تلك العمليات اللاأخلاقية، ولم تقتصر تلك الفضائح المالية على منظمات الأعمال الأمريكية فحسب، بل شملت المنظمات في إيطاليا وأستراليا، وكوريا الجنوبية، والصين، واليابان، وهولندا، وفرنسا (Albrecht Ch., 2008: 17)، واستمرت هذه الفضائح مؤخراً، حيث تم الإعلان عن فضيحة شركة (Bernard L. Madoff Investment Securities LLC) الأمريكية (2008)، وبنك (Anglo Irish Bank) الإيرلندي (2008)، وأخيراً شركة (Satyam Computer Services) الهندية (2009)، مما أدى إلى معاناة قطاع الأعمال من انهيارات لأخلاقية اشتملت على عمليات احتيال مالية كبرى (http://in.reuters.com).

* قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
تاريخ استلام البحث 2010/4/25، وتاريخ قبوله 2012/1/26.

أو الغش. إن اكتشاف حالات الغش في الوقت المناسب يجنب إدارة الشركة الوقوع في أزمة عامة قد تؤدي الى أفلاسها مما يجلب الضرر بالأقتصاد الوطني للدولة. لذلك يعتبر دور المدقق على درجة عالية من الأهمية ، وهو ، أي المدقق الخارجي المدرك لدوره المهني ، لذلك نجده يتبع أساليب معينة تساعده على إكتشاف حالات الإحتيال والغش في البيانات المالية ، ومن هنا أيضاً تتضح أكثر أهمية هذه الدراسة في الكشف عن الأساليب والإجراءات التي يتبعها لمساعدته على كشف الإحتيال أو الغش مع إبداء رأيه بكل موضوعية بعيداً عن أية مؤثرات خارجية. وتعتبر هذه الدراسة أيضاً ذات أهمية بسبب مستوى الأداء الضعيف الذي حظيت به مقارنة بذات الأداء المرتفع الذي حظيت به موضوعات أخرى في هذا المجال في الدول العربية على حد علم الباحث مثل عناصر الأحتيال المتعلقة بالأدارة ، المحاسبة ، مدققي الحسابات الداخليين وغيرهم. وسوف يعمل الباحث على تقصي الحقائق الموضوعية من خلال معرفة مدى الإلتزام بمعيار التدقيق رقم (240) والتعديلات الحديثه عليه وصولاً الى نتائج وتوصيات تفيد أصحاب المصالح المذكورين ، وتحول دون تفاقم هذه المشكلة في العالم العربي ، وبخاصة الأردن.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

- 1- التعرف على الأساليب والإجراءات التي يتبعها المدقق في الكشف عن حالات الإحتيال والغش.
- 2- التأكد مما اذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر مدققي الحسابات الخارجيين (أفراد العينة) فيما يتعلق بادراكهم لمسؤوليتهم عن كشف الأحتيال - الغش.
- 3- التعرف على المخاطر والعوامل الأخرى التي تحول دون إفصاح المدقق الخارجي عن أفعال الاحتيال - الغش والأبلاغ عنها.
- 4- التأكد مما اذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر المدققين (في العينة المختارة) فيما يتعلق بالإلتزام بمعيار التدقيق الدولي رقم 240 وتحديثاته اللاحقة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

H_{01} - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين عوامل المخاطرة المتعلقة بالأخطاء الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية وما بين فشل مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن الاحتيال والغش في بيانات الشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن عند مستوى دلالة معنوية = (0.05).

السوق العربي، والتي لها تأثير على مجمل أداء أسواق المال. (عويضة، 2009: 1). ومن هنا، فقد ارتأت لجنة معايير المراجعة الدولية (2010) القيام بإجراء مجموعة من التعديلات على معايير التدقيق الدولية لغايات إعادة الثقة للمستثمر، وذلك من خلال تعزيز محاسبة الشركات، وتقوية الحاكمية المؤسسية. وتُرَكِّز هذه التعديلات بشكل رئيس على جعل لجنة تدقيق الشركة تشرف بشكل كامل على عمل المدقق الخارجي، وإعطائه السلطة الكاملة في تحديد شروط وأتعاب أعمال التدقيق والأعمال الأخرى (الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2010:1)

مشكلة الدراسة:

وَجَّهت أصابع الاتهام إلى مكاتب تدقيق الحسابات التي قامت بتدقيق القوائم المالية لمنظمات الأعمال الكبرى والتي أعلنت إفلاسها وانهيارها، مما أدى إلى ضياع العديد من الفرص الاستثمارية لدى العديد من المستثمرين في أسواق البورصة والمال العالمية، وبرزت العديد من التساؤلات لدى قادة الفكر الإداري والمالي من ناحية، ولدى الفئة المستفيدة من البيانات المالية المنشورة للشركات المسجلة في أسواق الأوراق المالية والتي تقوم بطرح أسهمها للتداول من ناحية أخرى (الجبوري وآل شبيب، 2005)، حيث أن العديد من حالات الرشوة، والفساد الإداري، وعمليات الاحتيال قد تم نشرها على الرأي العام، والتي تسببت في انهيار أكبر شركات التدقيق والمراجعة العالمية والمسؤولة عن العديد من الشركات الدولية متعددة الجنسيات، وتم إلقاء المسؤولية على طبيعة المهام الموكلة لشركات التدقيق الخارجي، خاصة أن تلك الشركات تقوم بعرض قوائمها المالية بعد إجراء عمليات المراجعة والتدقيق لبياناتها المالية، وذلك للتأكد من سلامة وضعها المالي، ومدى قوتها، وقدرتها على الاستمرار ضمن السوق المالي العالمي/المحلي على السواء. (الجليلاتي، 2008)، وتحاول الدراسة الأجابة عن التساؤلات التالية:

- 1- ما الأساليب والاجراءات التي يقوم بها مدقق الحسابات الخارجي لأكتشاف أفعال الاحتيال أو الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن؟
 - 2- ما المسؤوليات التي تقع على المدقق الخارجي في حال اكتشافه عمليات احتيال - غش مالية لدى تلك الشركات؟
- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية المشكلة التي تطرحها الدراسة، بالنسبة للمدققين، والمستثمرين ، والعملاء ، والأدارة وغيرهم حيث تتأثر مصالح هؤلاء بأي فعل من أفعال الاحتيال

وتنبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:

H_{01-1} - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الدوافع/الضغوط المتسببة بالأخطاء الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية وما بين فشل مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن أساليب الاحتيال والغش في بيانات الشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن عند مستوى دلالة معنوية = (0.05).

H_{01-2} - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الفرص لدى الشركات للمشاركة في إعداد التقارير المالية الاحتمالية وبين فشل مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن أساليب الاحتيال والغش في بيانات الشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن عند مستوى دلالة معنوية = (0.05).

H_{01-3} - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض الشركة لمبررات أدت إلى بروز أخطاء ناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية وما بين فشل مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن أساليب الاحتيال والغش في بيانات الشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن عند مستوى دلالة معنوية = (0.05).

الفرضية الرئيسية الثانية:

H_{02} - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين سوء استخدام أصول الشركة وبين فشل مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن أساليب الاحتيال والغش في بيانات الشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن عند مستوى دلالة معنوية = (0.05).

وتنبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:

H_{02-1} - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين توفر الدوافع/الضغوط لسوء استخدام أصول الشركة وما بين فشل

مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن أساليب الاحتيال والغش في بيانات الشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن عند مستوى دلالة معنوية = (0.05).

H_{02-2} - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين توفر الفرص للمشاركة في إعداد التقارير المالية الاحتمالية وما بين فشل مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن أساليب الاحتيال والغش في بيانات الشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن عند مستوى دلالة معنوية = (0.05).

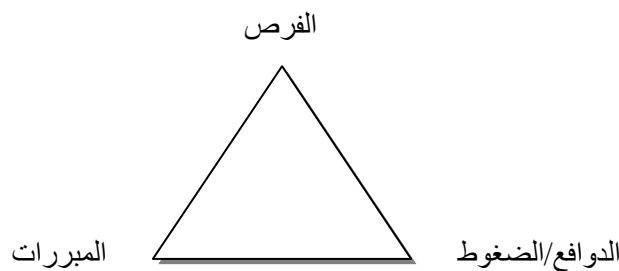
H_{02-3} - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين عرض الشركة لمبررات أدت إلى سوء استخدام أصول الشركة و بروز أخطاء ناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية وما بين فشل مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن أساليب الاحتيال والغش في بيانات الشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن عند مستوى دلالة معنوية = (0.05).

الفرضية الرئيسية الثالثة:

H_{03} - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عناصر الغش/الاحتيال (الدوافع/الضغوط، الفرص، المبررات) وبين فشل مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن أساليب الاحتيال والغش في بيانات الشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن عند مستوى دلالة معنوية = (0.05).

أنموذج الدراسة:

فسرت العديد من الدراسات المالية والمحاسبية الأسباب التي تجعل من الأفراد متورطين في عمليات الاحتيال بشكل أو بآخر، فقد أكدت نظرية الاحتيال أن الأفراد يصبحون متورطين كنتيجة لمثلث الاحتيال والمتمثل في الفرص، الدوافع/الضغوط، المبررات، والتي مثلها (Cressey, 1953) في الشكل التالي:

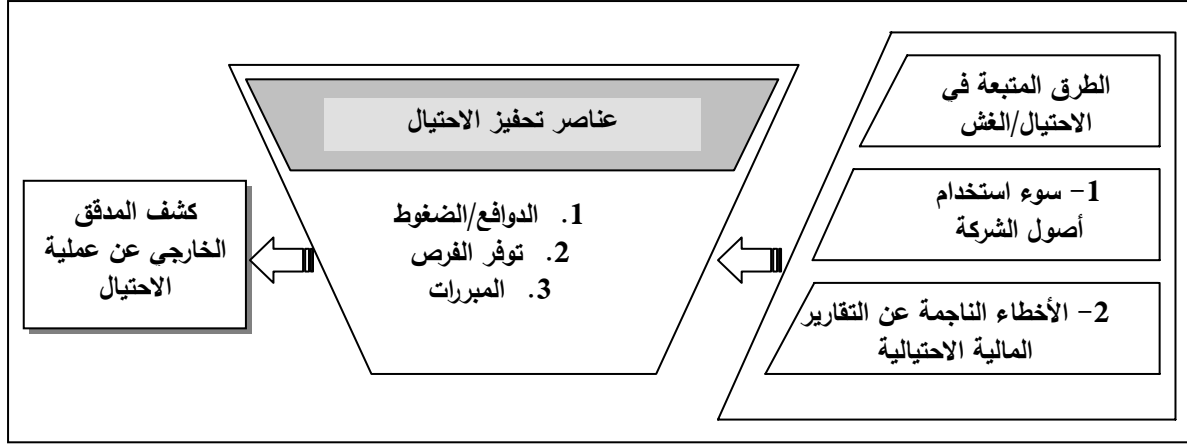


نموذج تحفيز الاحتيال الكلاسيكي

(Albrecht Ch., 2008: 7)

السياسات المحاسبية كعنصر محفز للأحتيال وغيره من العناصر الأخرى. ولذلك تم استخدام عناصر تحفيز الاحتيال المنصوص عليها في هذا النموذج، وقد تم بناء أنموذج الدراسة الحالية على النحو الآتي:

تم الاعتماد على نموذج تحفيز الاحتيال التقليدي في الدراسة الحالية، نظراً لارتكازه على العناصر الرئيسة في الكشف عن عملية الاحتيال والتي أبرزتها لجنة التدقيق الدولية، بعيداً عن العناصر الثانوية الأخرى مثل التلاعب في تطبيق



منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة هذه الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي والوصفي، وذلك بالرجوع إلى معايير التدقيق الدولية المعدلة والمقبولة قبولاً عاماً، ومجموعة من الدراسات المتعلقة بدور المدقق الخارجي في الكشف عن عمليات الاحتيال/الغش المالي والإداري، إضافة إلى الكتب والنشرات الدورية الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين والمجمع العربي للمحاسبين القانونيين، والنشرات الصادرة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA).

طرق جمع البيانات:

قام الباحث باستطلاع أسماء مكاتب تدقيق الحسابات التي قامت بالتدقيق على البيانات المالية للشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن، وذلك من خلال الاطلاع على تقارير التدقيق الخارجية لتلك الشركات والمنشورة في مطبوعات دائرة مراقبة الشركات (وزارة التجارة والصناعة الأردنية - الدليل السنوي، 2009)، ثم قام بعمل زيارة ميدانية لمجموعة من مكاتب تدقيق الحسابات الخارجيين والمعتمدين لدى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، ومن ثم اختار الباحث عينة عشوائية للدراسة للتعرف على آرائها في كيفية اكتشاف الاحتيال/الغش في التقارير المالية الخاصة بالشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن.

أداة الدراسة:

قام الباحث بتصميم أداة الدراسة الاستطلاعية (الاستبانة)

مجتمع الدراسة وعينتها:

تبحث هذه الدراسة في موضوع الأساليب التي يطبقها المدققون الخارجيون لإكتشاف الاحتيال والغش في التقارير المالية، ويشكل هؤلاء المدققون المجتمع الطبيعي للدراسة، وتشير المعلومات التي أمكن الحصول عليها من جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين أن عددهم 400 مدقق حسب إحصاءات عام 2009، (البشير، 2009) وقد وجد الباحث أن هؤلاء يعملون في 185 مكتباً للتدقيق يعمل معظمها في العاصمة عمان وتختلف أحجامها وفق معيار عدد المدققين العاملين في كل مكتب. ومن خلال الاتصال المباشر مع عينة ممثلة من هذه المكاتب عددها 14 مكتباً وجد أن عمل المدققين يتركز في تدقيق التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. وبسبب التشتت الجغرافي لمواقع هذه المكاتب في عمان واريد والزرقاء وصعوبة التواصل معها شخصياً، فقد قام الباحث بتوزيع 95 إستبانة على عينة عشوائية من المدققين العاملين في مكاتب التدقيق المذكورة عن طريق المقابلة المباشرة وعبر البريد الإلكتروني، استلم منها 60 إستبانة، وبعد التدقيق في مدى إستيفائها لشروط الدراسة والتحليل، تم استبعاد 10 إستبانات غير صالحة، حيث بلغ العدد الصافي للإستبانات التي خضعت للتحليل 50 إستبانة أي ما نسبته 52.6% من عدد الإستبانات التي تم توزيعها، وما نسبته 12.5% من المجتمع الكلي للدراسة.

القانونيين، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،
(2010)

- الدوافع: قوة داخلية تتبع من نفس الشخص وتوجهه
للتصرف والسلوك في اتجاه معين بقصد الحصول على حاجة
غير مشبعة بغض النظر عن الوسيلة التي يستخدمها لتحقيق
هذا الهدف (حريم 1997:377).

- الضغوط: عرف لوثانز (Luthans) بأنها استجابة
متكيفة لموقف أو ظرف خارجي ينتج عن انحراف سلوكي أو
نفسى يعتقد فيه الفرد من أنه سيخلصه من التوتر الناتج عن
عدم قدرته على إشباع حاجة معينة بالطرق المشروعة (حريم
1997:115).

- الفرص: ويقصد بها الحالة التي يجد فيها الفرد أنه
قادر على تحقيق غايته حتى لو كان هدفاً غير مشروع.

الإطار النظري للدراسة

أدت الفسائح المالية المرتبطة بمنظمات الأعمال العالمية
ووقائع الاحتيال والغش فيها إلى تزويد المستثمرين بمجموعة
من الدروس والعبر الهامة في سوق الأوراق المالية منها:
(Madura J., 2004: 1)

1. مدير المنظمة ليس مجبراً على اتخاذ قرارات تخدم
مصالح حملة الأسهم في كل الظروف.

2. ليس بالضرورة أن يؤكد مجلس الإدارة أن مدير
المنظمة يجب عليه خدمة مصالح المساهمين فقط.

3. ليس بالضرورة أن يؤكد المدققون المستقلون
(الخارجيون) أن تكون البيانات المالية للمنظمة صحيحة
ودقيقة.

وعادة ما تلجأ منظمات الأعمال إلى استخدام مدققي
حسابات خارجيين لمراجعة (تدقيق) حساباتهم، وإلى إضفاء
مصادقية على بياناتهم المالية، مما يؤثر في قرارات
المستثمرين. وقد أكدت معايير التدقيق الدولية، ضرورة قيام
المدقق بالأخذ بعين الاعتبار خلال تخطيطه لعملية التدقيق ما
إذا كانت هناك أحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة
المنشأة على الاستمرار، بما في ذلك تقييمه لتقديرات إدارة
الشركة لقدرتها على الاستمرار.

المسؤولية القانونية والمهنية لمدقق الحسابات:

إن تحديد المسؤولية القانونية والمسؤولية المهنية لمدقق
الحسابات يرتبط بشكل كبير بمعياري العناية المهنية الواجب
أداؤها. بمعنى، أن القانون يركز أساساً على التقصير في بذل
العناية الملائمة كأساس لمسائلة المدقق، وعادة ما تمثل
المسؤولية القانونية للمدقق الحد الأدنى لما يتحمله من
مسؤوليات، حيث تفرض المنظمات المهنية مسؤوليات أكبر

بهدف التعرف على وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين
وللكيفية التي يتم فيها الكشف عن عمليات الغش والاحتيال في
البيانات المالية الصادرة عن منظمات الأعمال العاملة في
الأردن، وتكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء تناول الجزء الأول
منها المتغيرات الديموغرافية والجزء الثاني الفقرات المتعلقة
بالأخطاء الناجمة عن التقارير المالية الاحتيالية، في حين
تناول الجزء الثالث الفقرات المتعلقة بسوء استخدام أصول
الشركة وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد أوزان
اجابات المستجيبين بحيث أعطيت الاجابة (موافق بشدة 5
درجات) ، (موافق 4 درجات) ، (محايد 3 درجات) ، (غير
موافق 2 درجة) ، (غير موافق بشدة 1 درجة). وعرضت
الاستبانة على عدد من المحكمين لفحص مدى قدرتها على
قياس الفرضيات.

حدود الدراسة:

• الحدود المكانية: اقتصرته هذه الدراسة على عينة
عشوائية من مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق
المعتمدة لدى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين والذين
قاموا بإجراء عمليات تدقيق خارجية على الشركات المساهمة
العامة العاملة في الأردن والمتواجدة في المدن الأردنية (عمان،
إربد، الزرقاء).

• الحدود الزمنية: تم تحديد المدة الزمنية لإنجاز هذه
الدراسة في خلال عام 2010.

• حدود بشرية: شملت الدراسة مدققي الحسابات
الأردنيين العاملين في مكاتب التدقيق الخارجي الذين قاموا
بتدقيق التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية فقط.
التعريفات الإجرائية:

الاحتيال:

- عرّفها الأتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (2010)
بأنه "فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو
أولئك المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، ينطوي
على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة غير عادلة أو
غير قانونية". (ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،
2010)

- في حين عرّفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
(AICPA) بأنه: " فعل مقصود يؤدي إلى أخطاء مادية في
البيانات المالية التي تخضع لمراجعة الحسابات". (AICPA
2003: 106)

- عوامل مخاطرة الاحتيال: الأحداث أو الظروف التي
تشير إلى دافع ما أو ممارسة ضغط معين لارتكاب الاحتيال
أو إتاحة فرصة لارتكاب الاحتيال. (الأتحاد الدولي للمحاسبين

ملاحظته وتقديمها للأدارة العليا بعملية التدقيق، والتي بدورها تقوم بتحديد الإجراء الواجب اتباعه نتيجة لذلك. إن خطر تجاهل المدقق للأخطاء - مهما كانت صغيرة - في بداية عملية التدقيق يمكن أن تؤدي بالمدقق إلى عدم الكشف عن عمليات الاحتيال/الغش/التلاعب في البيانات المالية في مراحل متقدمة، وبما أن المدقق محكوم بمعايير التدقيق المتعارف عليها، فلا يستطيع تجاهل الأخطاء المادية/غير المادية والتي تدل على ارتكاب عملية احتيال/غش. وبناء عليه، فعلى فريق التدقيق التركيز على المفاهيم التالية عند اكتشافهم للأخطاء: (Catherine Wu., 2008: 1)

- طريقة إيصال الخطأ المكتشف للعميل (المسؤولين في الإدارة العليا) وفقاً لمعايير التدقيق للحصول على استجابة فعالة من قبله.

- اختيار النهج الأكثر ملاءمة في جمع كل الحقائق لغايات تحديد جميع العناصر والتعرف على الآثار المترتبة على الخطأ المكتشف أو على دلائل الغش في البيانات المالية، أو للحصول على تأكيدات معقولة بعدم وجود أي أثر مادي نتيجة هذا الخطأ.

- الآثار المترتبة، إن وجدت، على الجوانب الأخرى لتدقيق الحسابات الحالية وتدقيق الحسابات للسنوات السابقة.

- أية قضايا قانونية أو تنظيمية والتزامات بالإفصاح عن البيانات المالية، والحاجة إلى استشارة مستشارين قانونيين قبل مناقشة الخطأ المكتشف مع أطراف ثالثة.

توضيحات معيار التدقيق الدولي 240 - خصائص الأحتيال (المرجع: الفقرة 3)

1. ينطوي الاحتيال (سواء كان على شكل إعداد تقارير مالية احتيالية أو تخصيص الأصول) على دافع ما أو ممارسة ضغط لارتكاب الاحتيال وفرصة ملحوظة للقيام بذلك، ووجود تبرير معين لذلك. وعلى سبيل المثال:

- يمكن أن توجد دوافع أو ضغوط لإعداد تقارير مالية احتيالية عندما تكون الإدارة خاضعة لضغوطات من مصادر خارج المنشأة أو داخلها لتحقيق نسبة مستهدفة من الأرباح أو الدخل المالي.

- يمكن أن توجد فرصة ملحوظة لارتكاب الاحتيال عندما يعتقد الفرد بأنه لا يمكن تجاوز الرقابة الداخلية، لأن الفرد (على سبيل المثال) في موضع ثقة أو لديه المعرفة بنقاط الضعف المحددة في الرقابة الداخلية.

- يمكن أن يكون الأفراد قادرين على تبرير ارتكاب فعل احتيالي ما.

2. ينطوي إعداد التقارير المالية الاحتيالية على أخطاء

على مدقق الحسابات بهدف رفع مستوى العناية المهنية عن الحد الأدنى الذي يفرضه القانون.

ولا شك أن إخلال مدقق الحسابات بواجباته سواء تلك المتعلقة بتنفيذ ما ورد في العقد المنظم لمهمة التدقيق، أو تلك المتعلقة بالالتزام بمعايير التدقيق الدولية، وكذلك الالتزام بالتشريعات القانونية ذات الصلة، سوف تجعل عملية التدقيق غير كاملة، وهذا ما قد يؤدي إلى وجود قوائم مالية تحتوي على أخطاء أو غش أو احتيال أخفق المدقق في اكتشافها، وهذا ما يجعله مسؤولاً عن تعويض الضرر الذي لحق بعمله أو بالطرف الثالث الذي اعتمد على القوائم المالية المضللة بعد مراجعتها. (الجلياتي، 2008).

مخاطر عدم الكشف عن البيانات الخاطئة:

إن مخاطرة عدم الكشف عن بيان خاطئ جوهري ناتج عن الاحتيال هي أكبر من مخاطرة عدم الكشف عن بيان خاطئ جوهري ناتج عن الخطأ، لأن الاحتيال قد ينطوي على خطط متقدمة ومنظمة بشكل دقيق مصممة لإخفائه مثل التزوير، أو الإخفاق المتعمد في تسجيل المعاملات، أو البيانات الخاطئة المقصودة التي يتم تقديمها إلى المدقق. وتكون هذه المحاولات عند الإخفاء أكثر صعوبة من حيث اكتشافها عندما تصاحبها عملية تواطؤ. ويمكن أن يؤدي التواطؤ إلى أن يعتقد المدقق بأن دليل التدقيق مقنع في حين أنه في الحقيقة غير صحيح. إن قدرة المدقق على كشف الاحتيال يعتمد على عوامل معينة مثل براءة مرتكب الاحتيال، ومدى تكرار ونطاق التلاعب، ودرجة التواطؤ المعنوية، والحجم النسبي للمبالغ المختلفة المتلاعب بها، والمناصب العليا التي يشغلها أولئك الأفراد المتورطون. وفي حين أن المدقق قد يكون قادراً على تحديد الفرص المحتملة لارتكاب الاحتيال، إلا أنه يصعب عليه تحديد ما إذا كانت البيانات الخاطئة في مجالات الحكم مثل التقدير المحاسبي تسبب بها الاحتيال أم الخطأ.

- وعند الحصول على تأكيد معقول، يكون المدقق مسؤولاً عن الحفاظ على سلوك مهني مشكوك فيه أثناء عملية التدقيق، آخذاً بعين الاعتبار احتمال تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة، ومُدركاً حقيقة أن إجراءات التدقيق الفعالة لاكتشاف الخطأ قد لا تكون فعالة في سياق الكشف عن الاحتيال. (الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2010)

ما يجب على المدقق الخارجي عمله في اكتشاف عملية احتيال/غش:

نستنتج أنه عندما يلاحظ المدقق إشارات تدل على عملية احتيال/غش خلال عملية التدقيق، فعليه مباشرة تسجيل

وغير العادية.

5. يتضمن سوء تخصيص الأصول سرقة المنشأة، وكثيراً ما يقوم به الموظفون بمبالغ صغيرة نسبياً أو غير هامة، إلا أنه قد يشمل أيضاً المدراء الذين هم عادة أكثر قدرة على إخفاء حالات سوء التخصيص بطرق يصعب اكتشافها. وكثيراً ما يرافق سوء تخصيص الأصول سجلات أو مستندات غير صحيحة أو مضللة من أجل إخفاء حقيقة أن الأصول ناقصة أو تم رهنها بدون تفويض مناسب.

مما سبق، يمكن تصنيف عوامل المخاطر الإيضاحية هذه بناءً على ثلاث حالات تكون عموماً قائمة عند وجود الاحتيال:

- وجود دافع أو ممارسة ضغط لارتكاب الاحتيال (Perceived Pressure).
- وجود فرصة ملحوظة لارتكاب الاحتيال (Perceived Opportunity).
- القدرة على تبرير فعل احتيالي (Perceived Rationalization).

الدراسات السابقة:

قدّم كل من (Albrecht W. & Albrecht C., 2008) دراسة بعنوان "الاحتيال من منظور عالمي" حيث ناقشت طبيعة عملية الاحتيال، وتم عرض الفصائح المالية التي حدثت في العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين، كما ناقشت الدراسة دور مدققي الحسابات في الكشف عن عمليات الاحتيال، وفيما إذا تم مسألتهن عن أسباب عدم الكشف عن بيانات الاحتيال المالية. وقد فحصت هذه الدراسة المقاييس الأخيرة، القوانين، والبنود المعدلة ومن بينها (Sarbanes-Oxley)، القوانين الحديثة الصادرة عن نشرات أسواق البورصات الأمريكية، وفي النهاية ناقشت الدراسة فيما إذا كانت هذه القوانين والبنود سوف تؤثر في كيفية اكتشاف احتمالات حدوث عمليات احتيال مستقبلية.

- وفي دراسة أعدّها أونيل (O'Neil M., 2007) تحت عنوان "كيفية اكتشاف طرق تورط الأفراد في نماذج الاحتيال المالي" هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج يصف العملية التي يتم فيها توريط الموظفين في عمليات الاحتيال المالي إلى أن نتائج الاحتيال والفساد المالي تؤدي إلى خسارة جميع الأطراف، حيث تؤدي إلى خفض الكفاءة والإنتاجية، وتؤدي إلى خسائر كبيرة للأفراد ومنظمات الأعمال على السواء، وقد أوضح في نموذجه أسباب حدوث الاحتيال المالي، وطور مفهوماً أفضل لمسببات الخلل الأخلاقي يؤدي إلى عدم الوقوع في انهيارات أخلاقية على مستوى منظمات الأعمال.

- كما أشارت دراسة (Hayes, 2006) والتي قام فيها

مقصودة بما في ذلك حذف مبالغ أو إفصاحات في البيانات المالية لخداع مستخدمي البيانات المالية. ويمكن ان تتجم عن جهود الادارة التي تبذلها في ادارة الأرباح من أجل خداع مستخدمي البيانات المالية من خلال التأثير على ادراكهم لأداء المنشأة وربحيتها. وقد تبدأ ادارة هذه الأرباح باجراءات ضيقة النطاق أو تعديل غير مناسب على الافتراضات والتغيرات التي تجريها الإدارة على الأحكام. ويمكن أن تقود هذه الضغوط أو الدوافع الى زيادة هذه الإجراءات الى الحد الذي ينتج عنه اعداد تقارير مالية احتيالية. ويمكن أن يحدث مثل هذا الموقف عندما تتخذ الإدارة (بسبب الضغوط في تلبية توقعات السوق أو الرغبة في زيادة التعويضات على أساس الأداء) ، مواقف معينة عن قصد منها تؤدي إلى إعداد تقارير مالية احتيالية من خلال تحريف البيانات المالية إلى حد بعيد. وفي بعض المنشآت، يمكن تحفيز الإدارة لتخفيض الأرباح بمبلغ هام لتقليل الضريبة أو تضخيم الأرباح لضمان تمويل البنك.

3. يمكن إعداد التقارير المالية الاحتيالية من خلال ما يلي:

- التلاعب أو التزييف (بما في ذلك التزوير) أو إجراء تغيير في السجلات المحاسبية أو الوثائق الداعمة التي أعدت منها البيانات المالية.
- التمثيل الخاطئ للبيانات المالية، أو الحذف المتعمد لأحداث أو معاملات أو معلومات هامة أخرى منها.
- سوء تطبيق متعمد للمبادئ المحاسبية المتعلقة بالمبالغ أو التصنيف أو طريقة العرض أو الإفصاح.
- 4. كثيراً ما تتضمن التقارير المالية الاحتيالية تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة التي تظهر خلافاً لذلك أنها تعمل بفاعلية، ومن الممكن أن ترتكب الإدارة التي تتجاوز أنظمة الرقابة الاحتيال باستخدام أساليب مختلفة ومنها على سبيل المثال مايلي:
- تسجيل قيود وهمية في دفتر اليومية للتلاعب بالنتائج التشغيلية.
- تعديل الافتراضات وتغيير الأحكام المستخدمة لتقدير الأرصدة المحاسبية.
- اغفال أو تقديم أو تأخير الاعتراف في البيانات المالية أثناء اعداد التقارير.
- اخفاء أو عدم الافصاح عن حقائق قد تؤثر في البيانات المالية.
- الدخول في معاملات معقدة مهيكله لتحريف القوائم المالية.
- تغيير السجلات والشروط الخاصة بالمعاملات الهامة

خاصة بمهنة التدقيق والمدققين، مثل أحتكار عملية تنظيم المهنة والدخول إليها، ورفع سمعة المهنة والمدققين، وزيادة الثقة بعملية التدقيق، وبالتالي أوصى الباحثان على أهمية قيام المسؤولين عن عملية تنظيم المهنة بأعادة النظر في هذه المعايير والرجوع إلى مختلف فئات مستخدمي البيانات المالية حول كيفية تطويرها من أجل تقليل الرمزية والمساهمة الفعلية في تحقيق الشفافية.

- وفي دراسة أعدّها **جربوع (2005)** بعنوان: " محددات مراجعة القوائم المالية تحد كبير للمراجع الخارجي - دراسة تحليلية لأراء المراجعين القانونيين في فلسطين"، فيرى الباحث أن هناك محددات تواجه المدقق الخارجي عند تدقيقه للقوائم المالية وتعتبر في نفس الوقت تحدياً كبيراً له خاصة عند إصداره تقريراً نظيفاً بدون تحفظ وبعد ذلك تظهر مشاكل عديدة منها؛ وجود أحداث مستقبلية تؤثر في الحسابات، وجود ضعف وثغرات في نظام الرقابة الداخلية، وعدم إمكانية المنشأة الاستمرار للقيام بأعمالها الاعتيادية خلال الفترة القادمة، ووجود احتيال/غش وارتباطات غير قانونية بالقوائم المالية، واستخدام أسلوب العينة الإحصائية في عملية المراجعة، وتأثير الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية، وتأثير التقديرات المحاسبية التي اعتمدها إدارة المنشأة عند عمل القوائم المالية، بالإضافة إلى قيود التكلفة والمنفعة.

أما دراسته المتعلقة بمدى قدرة المدقق الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع، فيرى بأنه قد وُجّهت إلى التحليل المالي عدة انتقادات، منها أن النسب المالية عبارة عن علاقة بين بنود وأرصدة في تاريخ الميزانية العمومية، وبالتالي لا تظهر التغيرات على مرور السنة، كما أن بعض النسب المالية تُعالج إجمالياً، وهي غالباً ما تكون مُضَلّلة، حيث أن النسب المالية لا تكون ذات فائدة ما لم يتم مقارنتها بنسب مرجعية للصناعة، كما أنه إذا تم التحليل بناءً على قائمتي الدخل والمركز المالي، فإن التحليل يكون قاصراً، وأضاف إلى أن التحليل بالنسب المالية عادةً ما يغفل مشكلة التضخم.

- وفي دراسة **مجاهد (2002)** بعنوان دعم اتخاذ القرار في تقدير احتمال التحريف الجوهري في التقارير المالية من وجهة نظر المدقق الخارجي، فقد توصل إلى أن نظام دعم اتخاذ القرار يستطيع التفريق بين الحالات المحرفة تحريفاً جوهرياً وبين الحالات غير المحرفة بسهولة، حيث يحتوى هذا النظام على تفسيرات عن أحداث غير متوقعة تساعد المدقق في تشخيص وإيجاد التفسيرات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بتقدير احتمال وجود هذه التحريفات في الشركة محل

بفحص العوامل المؤثرة على قرار المدقق في استخدامه لوسائل مساعدة - غير الوسائل المحاسبية - عند تقييمه لعمليات الاحتيال، والتي أشار فيها إلى أن البيانات الصادرة حول معايير التدقيق (SAS #99) قد وسّعت من مسؤوليات مدققي الحسابات في عملية اكتشاف الاحتيال، والتي تتطلب من المدقق جمع معلومات أكثر (AICPA: Statement on Auditing Standards, SAS#99, www.aicpa.org., October, 2002, 15)، وبناء عليه، فقد قامت الدراسة بفحص مدى تأثير عوامل مختلفة (الثقة، الفائدة المنظورة، حجم العمل، والضغوط المطابقة) على اتخاذ مدقق الحسابات الخارجي قرارته المتعلقة بعمليات الاحتيال، وقد أظهرت نتائج الدراسة بوجود علاقة ذات دلالة ما بين الفائدة المنظورة وقرار الاعتماد على المعونة والوسائل الخارجية، كما أن الفائدة المنظورة تؤثر بشكل أكبر من بقية المتغيرات، وتوصّلت الدراسة إلى أن استخدام وسائل اتخاذ القرار تتوسط العلاقات ما بين الفائدة المنظورة والاعتماد.

- أما دراسة **(Gao, L., 2005)** بعنوان تحليل وتقييم مجموعة من النماذج المتعلقة بإدارة مخاطر الاحتيال. فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الطرق التي تتبعها إدارات الشركات في تنفيذ عمليات الاحتيال وذلك بتحليل ودراسة مجموعة من الحالات التي حصلت في الآونة الأخيرة والتي نشرتها هيئة الأمن والأوراق المالية Security and Exchange Commission (SEC)، واقترح الباحث تقسيم مخططات (Schemes) للتعرف على عمليات الاحتيال يمكن تقسيمها إلى قسمين: مخططات محاسبية، ومخططات دلائلية. وقد توصّلت الدراسة إلى أن أكثر المخططات المحاسبية تشتمل على: العائدات السابقة، الإيرادات الوهمية، الأصول المبالغ فيها، والنفقات غير الموثوقة، عمليات إهمال الخصوم و/أو النفقات. في حين أن أكثر المخططات الدلائلية المستخدمة كانت: وثائق مزورة، ووثائق تم التعديل على بياناتها، ووثائق/معلومات مخفية، التواطؤ مع أطراف خارجية، عدم عرض النفقات بشكل واضح لمدقق الحسابات، في حين أغفلت تلك المخططات من الخصوم و/أو النفقات.

- وأكدت دراسة **ذنيبات وخميس (2008)** بعنوان: المعايير العامة (الشخصية) للتدقيق معايير رمزية أم معايير هادفة ألى تحقيق الشفافية المالية- ركزت الدراسة على النواحي الفنية التي تهدف الى الأرتقاء بعملية التدقيق لمستوى يحقق خدمة مستخدمي البيانات المالية بشكل مناسب والمساعدة في تحقيق مستوى معقول من الشفافية المالية، الا أنها مصبوغة بالرمزية من حيث أنها تسعى لتحقيق أهداف

تحليل البيانات و اختبار الفرضيات أولاً: اختبار ثبات المقياس

الجدول (1) ثبات المقياس

المتغير	الفا كرونباخ
الدوافع/الضغوط	0.77
الفرص	0.72
المبررات	0.80
سوء استخدام أصول الشركة	0.78

اعتمدت الدراسة معامل ارتباط كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha لاختبار مدى ثبات المقياس، ويتضح من الجدول (1) أن قيم معاملات الفا تراوحت 0.72 - 0.80 وجميع هذا القيم مقبولة ومناسبة لأغراض الدراسة الحالية.

ثانياً: النتائج الاحصائية الوصفية خصائص عينة المدققين الخارجيين

الجدول رقم (2)

الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة المدققين الخارجيين

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم	5	10
	بكالوريوس	35	70
	ماجستير	10	20
التخصص العلمي	محاسبة	48	96%
	أخرى	2	4%
الأجازة القانونية	أردنية	26	52%
	CPA	6	12%
	أردنية + CPA	18	36%
	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	29
	من 5 الى 10	12	24%
	من 10 الى 15	5	10%
	من 15 الى 20	4	8%
الجنس	ذكر	43	86
	أنثى	7	14
العمر	35-25	8	16
	45-35	12	24
	55-45	20	40
	65-55	10	20

بالنظر الى الجدول رقم (2) تشير نتائج التحليل الوصفي

التدقيق، على أن يكون الاعتماد الأساسي على عوامل الخطر المحددة في نشرة معايير المراجعة رقم (82) المعمول به في جمهورية مصر كأساس في إيجاد التفسيرات اللازمة لنظام دعم اتخاذ القرار.

ما يميز هذه الدراسة:

نستخلص مما سبق أن معظم الدراسات الحديثة هي أجنبية المصدر، وقد تعاملت مع العديد من العناصر الرئيسية والثانوية المرتبطة بظاهرة الاحتيال - الغش. فبعضها ركز على العوامل المساعدة على الاحتيال، والطرق التي تتبعها ادارة الشركات في تنفيذ عمليات الاحتيال، وأخرى ركزت على وجهات نظر المدققين والفئات المستفيدة من البيانات المالية حول كيفية اكتشاف حالات الغش، بالإضافة الى دراسة وتصميم نماذج لكشف الاحتيال. في حين أن الدراسات العربية لم تركز على العناصر المؤثرة على عملية الاحتيال، نظراً لمحدودية الممارسة الديمقراطية، والأنثائية في المسائلة لدى منظمات الأعمال العربية، فقد ركزت الدراسات العربية مثلاً على فجوة التوقعات بين المدقق الخارجي والأطراف المستفيدة من خدماته وعلى المحددات التي تواجه المدقق، وعلى العوامل المؤثرة في فعل الاحتيال واستخدام أسلوب العينة في التدقيق، أما هذه الدراسة فقد انمازت عن غيرها بتركيزها مباشرة على دراسة الأساليب التي يطبقها المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الغش، ومسئولته القانونية في التبليغ عن هذه الحالات، وهذا ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تعاملت مع مشكلة الاحتيال من مداخل مختلفة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- تم تحليل البيانات ومعالجتها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية المعروف Statistical Package for Social Sciences (SPSS) كما استخدم الباحث بعض الأساليب والمؤشرات الإحصائية الوصفية والتحليلية، التي تلائم أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، والمتوفرة في البرنامج المذكورة أعلاه، ومنها ما يلي:

1- معامل Cronbach Alpha للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.

2- جداول التوزيعات التكرارية لوصف أفراد عينة الدراسة.

3- أستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأتجاهات العينة حول الأبعاد الرئيسة للدراسة بشكل عام، والمتمثلة بالفرضيات الثلاث التي ذكرت.

4- تحليل الانحدار المتعدد، واختبار (ف)، ومعاملات الانحدار المعياري، وقيم (ت)، وذلك للاجابة على فرضيات الدراسة الأساسية.

أن أفراد عينة الدراسة هم من ذوي الخبرات العالية في المحاسبة والتدقيق ، كما تشير النتائج الى ضعف مساهمة المرأه في هذا المجال. ويتضح أيضاً أن نسبة أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات كانت أعلى نسبة وهي (58%) ، يليها الأفراد من فئة (5-10) بنسبة (24%) ، والأفراد من فئة (10-15) بنسبة (10%) ، وأخيراً الأفراد من فئة (15-20) سنة بنسبة (8%). وقد يشير ذلك الى ان المدققين بعد حصولهم على الشهادة المهنية والخبرة المهنية ، نجدهم يرغبون بالانفصال عن مكاتب أعمالهم لكي يحصلوا على فرص بديلة أفضل.

نتائج الدراسة

أ- وصف بيانات الدراسة:

لوصف بيانات الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات استبانة الدراسة والتي تظهر نتائجها بالجدول التالية:

للخصائص الديمغرافية أن معظم الأفراد لعينة الدراسة لديهم مؤهلات جامعية حيث أن ما نسبته 90% منهم يحملون درجة البكالوريوس أو الماجستير. وبالنظر الى هذه الخصائص يتبين أن أفراد عينة الدراسة يمتلكون المؤهلات والتخصصات والخبرات الكافية التي تمكنهم من فهم أسئلة الدراسة وإدراك أهميتها والأجابة عليها واعتبار آرائهم ذات تأثير لمعرفة أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال / الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة. ويشير الجدول رقم (2) أن غالبية أفراد العينة من تخصص المحاسبة وقد بلغت نسبتهم 96% مما يعني أن أفراد العينة أيضاً قادرين على فهم الأسئلة والأجابة عليها.

وبالنظر الى هذه الخصائص يتبين أيضاً أن غالبية أفراد عينة الدراسة حاصلون على الأجازة القانونية (JCPA) بنسبة 52% ، يليهم الأفراد الذين يحملون الشهادة الأردنية (JCPA) والشهادة الأمريكية (CPA) بنسبة 36% ، بعد ذلك يأتي الأفراد حاملو الشهادة الأمريكية (CPA) بنسبة 12%، مما يدل على

الجدول رقم (3)

آراء عينة الدراسة فيما يتعلق بالأخطاء الناجمة عن التقارير المالية الأحتيالية

أ- الدوافع/ الضغوط

الانحراف المعياري	المتوسط	الفقرة
0.4	4.25	2. تقوم الشركات بعرض بيانات مالية غير صحيحة عندما تتخضع طلبات العملاء لمنتاجهم
0.42	4.25	3. نتيجة للمستحدثات التكنولوجية سريعة التغيير تفشل الشركات في الحصول على أسعار الفائدة المتوقعة
0.39	4.25	15. حصول بعض الأشخاص في الشركة على مكافآت نتيجة لنجاحهم في إبرازهم بيانات مالية مبالغ فيها
0.44	4.2	4. تولد تدفقات نقدية سلبية من العمليات في حين يتم الإبلاغ عن أرباح ونمو في الشركات
0.43	4.2	10. تؤدي حاجة الشركات لتمويل مالي إضافي بغرض تمويل الدراسات والأبحاث إلى إصدار بيانات مالية احتيالية
0.35	4.2	16. تقوم الإدارة بفرض ضغوط على المسؤولين والموظفين لتلبية الأهداف المالية كما تم تحديدها
0.33	4.1	13. تشير المعلومات المتوفرة إلى أن الوضع المالي الشخصي للإدارة/المكلفين بالرقابة مهده بالأداء المالي للشركة
0.43	3.97	5. تضارب بيانات الشركات العاملة في نفس القطاع يؤدي إلى إصدار بيانات مالية مشكوك فيها
0.403	3.97	14. يؤدي ارتباط الوضع المالي الشخصي للمساهمين في اضطرار الشركة إلى الإعلان عن بيانات مالية مبالغ فيها
0.35	3.95	1. يصاحب شدة المنافسة السوقية هوامش ربحية متراجعة تؤدي إلى استخدام أساليب احتيالية لعدم الإفصاح عن بياناتها المالية
0.39	3.88	8. التعديلات القانونية المطبقة على قانون الشركات والتجارة يسمح بالتلاعب في البيانات المالية
0.35	3.88	12. تقوم الشركات بالمبالغة في عرض نتائجها المالية في حالة الاندماج ما بين منظمات الأعمال
0.45	3.85	7. التغيير المستمر في المتطلبات المحاسبية يؤدي إلى إمكانية العبث بالبيانات المالية
0.46	3.85	11. القدرة الهامشية للشركات على تلبية متطلبات الإدراج في سوق الأوراق المالية
0.45	3.67	6. تقوم بعض الشركات بإبراز نمو سريع في الأداء المالي لا يتناسب مع واقع السوق
0.41	3.05	9. عدم دقة محلي الاستثمار على توقع أرباح الشركات يساعد على الاحتيال
0.403	3.97	المتوسط العام

عندما تتعرض لإنخفاض مبيعاتها، وتحت ضغط فشلها في الحصول على أسعار الفائدة المتوقعة، ويظهر أن الشركة تدفع مكافآت لبعض الأشخاص عندما ينجحون باستخدام أساليب معينة في بيانات مالية مبالغ فيها، وتلجأ بعض الشركات الى الإبلاغ عن تحقيق أرباح ونمو في مبيعاتها في الوقت الذي تكون تدفقاتها النقدية قد حققت انخفاضاً، وتقوم الإدارة بممارسة الضغوط على الموظفين لتلبية رغبات الإدارة، مما يشكك في بيانات الشركة بين مثيلاتها في القطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه.

يتضح من الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية تراوحت (3.05-4.25)، واعلى متوسط حسابي كان للفقرة " تقوم الشركات بعرض بيانات مالية غير صحيحة عندما تتخفف طلبات العملاء لمنتجاتهم "بمتوسط حسابي 4.25 وانحراف معياري 0.40، كما ان اقل متوسط حسابي كان للفقرة " عدم دقة محلي الاستثمار على توقع أرباح الشركات يساعد على الاحتيال " بمتوسط حسابي 3.05 وانحراف معياري 0.41، وان المتوسط العام بلغ 3.97 بانحراف معياري 0.403. تؤكد هذه النتائج بأن الشركات تقوم بعرض بيانات مالية غير صحيحة

الجدول رقم (4)

أراء عينة الدراسة فيما يتعلق بالأخطاء الناجمة عن التقارير المالية الأحتيالية

ب- الفرص

الانحراف المعياري	المتوسط	الفقرة
0.39	4.22	1. تتيح بعض القطاعات/العمليات للمشاركة في إعداد التقارير المالية
0.52	4.15	2. سيطرة الشركات على السوق يتيح لها فرض شروطها على المزددين والعملاء وبالتالي التلاعب في البيانات المالية المسجلة
0.52	4.15	8. وجود معدلات دوران مرتفعة في الموارد البشرية وخاصة في قسم المحاسبة والتدقيق الداخلي وتقنية المعلومات تثير الشبهة
0.58	3.87	9. استخدام أنظمة محاسبة غير دقيقة في التعاملات المالية تعطي الفرصة للغش/الاحتيال المالي
0.52	3.85	5. استخدام الشركات لوسطاء عمل في بعض المعاملات دون تفسير واضح لمدى صلتهم بالشركة
0.57	3.78	7. عدم وجود إشراف فعال من قبل المكلفين بالرقابة على عملية إعداد التقارير المالية والرقابة الداخلية
0.51	3.73	6. بروز حسابات مصرفية هامة تتعلق بشركات ذات حماية ضريبية لا يبدو لها مبرر واضحاً
0.52	3.5	4. عقد صفقات/عمليات بيع وشراء مشبوهة تؤدي إلى حدوث تلاعب في البيانات المالية
0.54	3.4	3. وجود أصول/التزامات/إيرادات/مصرفيات مبنية على تقديرات هامة تتضمن أحكاماً شخصية أو شكوكاً من الصعب تدعيمها.
0.519	3.85	المتوسط العام

المدققين الداخليين والمحاسبين، وتتأكد وجهة النظر هذه عندما نجد أن معدل دوران المحاسبين والمدققين مرتفعاً للغاية ، ثم يستقطبون موظفين جدد لا يدركون نوعية البيانات التي يتعاملون بها ، وهنا تبرز أهمية دور المدقق في الكشف عن عمليات الاحتيال والغش والإبلاغ عنها.

يتضح من الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية تراوحت (3.05-4.20)، واعلى متوسط حسابي كان للفقرة " تتيح التزام بعض الإدارات المحللين الماليين و/أو الدائنين على إبراز توقعات غير واقعية ترفع من وضع الشركة "بمتوسط حسابي 4.20 وانحراف معياري 0.76، كما ان اقل متوسط حسابي كان للفقرة" تكرار الإدارة تبرير المحاسبة الهامشية على أساس الأهمية النسبية " بمتوسط حسابي 3.05 وانحراف معياري 0.41، وان المتوسط العام بلغ 3.75 بانحراف معياري 0.708

يتضح من الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية تراوحت (3.40-4.22)، واعلى متوسط حسابي كان للفقرة " تتيح بعض القطاعات/العمليات للمشاركة في إعداد التقارير المالية "بمتوسط حسابي 4.22 وانحراف معياري 0.39، كما ان اقل متوسط حسابي كان للفقرة" وجود أصول/التزامات/ إيرادات/ مصرفيات مبنية على تقديرات هامة تتضمن أحكاماً شخصية أو شكوكاً من الصعب تدعيمها " بمتوسط حسابي 3.40 وانحراف معياري 0.54، وان المتوسط العام بلغ 3.85 بانحراف معياري 0.519 تشير هذه النتائج الى أن بيئة العمل التنظيمي هي في الأساس مضللة، لأن بعض القطاعات/العمليات تتلاعب في البيانات المالية المسجلة من خلال الضغط على المزددين والعملاء في تسجيل مبالغ مالية أعلى من القيمة الحقيقية المدفوعة للمزددين للمواد المشتراة ، وفي أثمان المواد المباعة وقد يتحمل بعض

الطلب من الموظفين انجاز أعمالهم بسرعة، وتخفيض الأرباح، وتداخل حسابات المساهمين مع حسابات الشركة ، وإثارة النزاعات مع المدققين الداخليين والخارجيين، وتدخل الادارة في فرض سياسات محاسبين على العاملين في الشركة وحجب المعلومات والصلاحيات والحقائق عن المدقق الداخلي.

ويظهر من خلال نتائج التحليل أيضاً أن بعض المحللين الماليين وحتى بعض الدائنين لهم مصلحة ذاتية في إبراز توقعات غير صحيحة عن الوضع المالي للشركة. وأن الادارة لا تبذل جهداً يذكر في تصحيح ضعف الرقابة الداخلية وهذا يتعارض مع المبادئ الأخلاقية في العمل الاداري، حيث أن لبعض الشركات خبرة تاريخية في انتهاك القوانين، من خلال

الجدول رقم (5)

آراء عينة الدراسة فيما يتعلق بالأخطاء الناجمة عن التقارير المالية الأحتيالية

ج- المبررات

الانحراف المعياري	المتوسط	الفقرة
0.76	4.2	4.التزام بعض الإدارات المحللين الماليين و/أو الدائنين على إبراز توقعات غير واقعية ترفع من وضع الشركة
0.55	3.97	5. فشل الإدارة في تصحيح نواحي الضعف المعروفة في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب
0.77	3.95	1. تطبيق معايير أخلاقية غير مناسبة لقيم المنشأة
0.72	3.95	3. وجود ماض معروف للشركة في انتهاك قوانين الأوراق المالية
0.79	3.8	8. كثرة النزاعات بين المساهمين/الإدارة في الشركات ذات الأعداد الصغيرة من المساهمين
0.78	3.7	7. تداخل حسابات الشركات مع الحسابات الشخصية لبعض المدراء والمسؤولين
0.73	3.67	6. استخدام الإدارة وسائل غير مناسبة لتخفيض الأرباح المبلغ عنها لأسباب تتعلق بالضريبة
0.712	3.65	10. تكرار النزاعات ما بين الإدارة ومدققي الحسابات
0.74	3.65	11. طلب الإدارة لمدققي الحسابات الداخليين بإنجاز البيانات المالية في وقت قصير
0.86	3.6	2. تدخل الإدارة المفرط في اختيار سياسات محاسبية للعاملين في الشركة
0.35	3.55	12. عدم قدرة مدقق الحسابات الداخلي الحصول على كامل الصلاحيات لإنجاز عمله والحصول على جميع الحقائق والمعلومات اللازمة
0.41	3.05	9. تكرار الإدارة تبرير المحاسبة الهامشية على أساس الأهمية النسبية
0.708	3.75	المتوسط العام

الجدول رقم (6)

آراء عينة الدراسة فيما يتعلق بالأخطاء الناجمة عن سوء استخدام أصول الشركة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
		أ. الدوافع والضغط
0.65	4.30	1. كثرة النزاعات ما بين العاملين في الشركة
0.67	4.20	2. قيام الشركات بتسريح فعلى للموظفين يؤدي إلى إساءة استخدام أصول الشركة
0.75	3.99	3. عدم صرف الشركة لتعويضات الموظفين المتفق عليها يؤدي إلى إساءة استخدامهم لأصول الشركة
0.89	3.72	4. عدم حصول العاملين على المنافع الممنوحة لهم يؤدي إلى إساءة استخدام أصول الشركة
0.78	3.71	5. بروز إشاعات تفيد باحتمالية تسريح العاملين في قطاع معين تؤدي إلى إساءة استخدام أصول الشركة
0.65	4.10	6. حدوث ترفيات لأشخاص غير جديرين بها يؤدي إلى تصرف غير مسؤول من العاملين الذين لم يتلقوا الترقية المناسبة
0.66	3.95	7. تقديم الشركة لمكافآت مالية ومعنوية دون مبرر يؤدي إلى إساءة الآخرين للأصول
		ب. الفرص
0.74	3.74	1. توفر مبالغ نقدية كبيرة في صندوق الشركة/ خضوع مبالغ مالية كبيرة للتعاملات اليومية يسمح بالاختلاس
0.76	3.91	2. المصروفات المرتفعة للإدارة العليا (السفر/ التعويضات/ المكافآت)

0.71	3.62	3. وجود مواقع متفرقة/بعيدة للشركة تؤدي إلى ضعف الإشراف على الموظفين المسؤولين
0.81	4.21	4. التصنيف غير الملائم للموظفين الموكلة إليهم مسؤولية متابعة الأصول يؤدي إلى الفشل في إصدار بيانات دقيقة عن أصول الشركة
0.82	4.23	5. حفظ غير مناسب للسجلات فيما يتعلق بالأصول
0.87	4.32	6. تفويض غير مناسب لعمليات الشراء
0.75	3.62	7. وسائل حماية غير كافية للنقد
0.74	3.47	8. عدم وجود توثيق مناسب للمعاملات
0.75	4.10	9. فهم غير كافٍ من قبل الإدارة لتقنية المعلومات يتيح الفرصة لموظفي التقنية في سوء استخدام الأصول
0.73	4.25	10. أساليب رقابة غير كافية على الأصول إلى السجلات المؤتمتة
		ج. المواقف والتبريرات
0.71	4.12	1. إهمال متابعة المخاطر المتعلقة بسوء استخدام الأصول
0.70	4.10	2. إهمال الرقابة الداخلية على سوء استخدام الأصول
0.51	4.13	3. وجود سلوك يدل على عدم الرضا عن المنشأة في طريقة معاملتها للموظفين
0.53	4.16	4. ملاحظة سلوك/نمط حياة يدل على سوء استخدام الأصول لدى الموظفين
0.61	4.14	المتوسط العام

الشركة وازدياد حدة الاشاعات حول إستغناء الشركة عن موظفين آخرين، والتلاعب في الترقيات، وعدم تصنيف الموظفين وفق مسؤولياتهم، وعدم الحفاظ على سجلات الأصول، ويلاحظ أيضاً عدم إهتمام الادارة بنظام الرقابة الداخلية، والتفويض غير المناسب ، كل ذلك أدى إلى إساءة استخدام أصول الشركة وتعرضها لكثير من الضغوط المذكورة.

إختبار الفرضيات:

إختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

يتضح من الجدول (6) بأن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.62-4.30) حيث ان اعلى متوسط حسابي كان لفقرة (كثرة النزاعات ما بين العاملين في الشركة)، بمتوسط حسابي 4.30 وانحراف معياري 0.65، وان اقل متوسط حسابي كان للفقرة(وسائل حماية غير كافية للنقد) بمتوسط حسابي 3.62 وانحراف معياري 0.75، وان متوسط البعد ككل بلغ 4.14 بانحراف معياري 0.61. تشير نتائج التحليل الاحصائي الى أن كثرة النزاعات بين العاملين في الشركة يؤدي إلى تسريح فعلي للموظفين ، وعدم صرف تعويضات يتناسب مع حقوقهم على

الجدول (أ)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عوامل المخاطرة المتعلقة بالأخطاء الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (t)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الدوافع/الضغوط	3.87	0.98	49	3.27	0.74	0.001
الفرص	4.02	0.78		3.07	0.61	0.035
المبررات	3.63	1.02		1.35	0.46	0.972
عوامل المخاطرة المتعلقة بالأخطاء الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية	3.81	0.421		4.52	0.802	0.000

تشير النتائج الواردة في الجدول (أ) إلى الاتي:

(0.001)، وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الدوافع/الضغوط المتسببة بالأخطاء الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية وما بين فشل مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن أساليب الاحتيال والغش لدى الشركات المساهمة العامة

1- وجود علاقة إيجابية قوية (R=0.74) وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالنسبة لمتغير (الدوافع/الضغوط) حيث بلغت قيمة (t=3.27) وبمستوى دلالة

الاحتمالية وما بين فشل مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن أساليب الاحتيال والغش لدى الشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن مما يدعم صحة الفرضية H_{01-2}

4- وجود علاقة إيجابية قوية ($R=0.802$) ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالنسبة لمجمل عوامل المخاطرة المتعلقة بالأخطاء الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية (الدوافع/ الضغوط، الفرص، المبررات) حيث بلغت قيمة ($t=4.52$) وبمستوى دلالة (0.000)، وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين عوامل المخاطرة المتعلقة بالأخطاء الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية وما بين فشل مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن الاحتيال والغش لدى الشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن وبذلك ترفض الفرضية العدمية H_{01-3} وتقبل الفرضية البديلة.

أختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

العامة في الأردن مما ينفي الفرضية H_{01} حيث ثبت بوجود علاقة ايجابية.

2- وجود علاقة إيجابية قوية ($R=0.61$) وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالنسبة لمتغير (الفرص) حيث بلغت قيمة ($t=3.07$) وبمستوى دلالة (0.035)، وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين توفر الفرص لدى الشركات للمشاركة في إعداد التقارير المالية الاحتمالية وما بين فشل مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن أساليب الاحتيال والغش لدى الشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن مما ينفي الفرضية H_{01-1} حيث ثبت بوجود علاقة ايجابية.

3- عدم وجود علاقة ($R=0.46$) ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالنسبة لمتغير (المبررات) حيث بلغت قيمة ($t=1.35$) وبمستوى دلالة (0.972)، وهذا يعني لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين عرض الشركة لمبررات أدت إلى بروز أخطاء ناجمة عن التقارير المالية

الجدول (ب)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية لإجابات أفراد عينة الدراسة على سوء استخدام أصول الشركة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (t)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الدوافع/الضغوط	4.08	0.605	49	4.00	0.80	0.000
الفرص	3.69	0.766		3.58	0.69	0.002
المبررات	3.86	1.134		3.34	0.49	0.031
سوء استخدام أصول الشركة	3.82	0.507		3.79	0.772	0.001

وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين توفر الفرص للمشاركة في إعداد التقارير المالية الاحتمالية وما بين فشل مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن أساليب الاحتيال والغش لدى الشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن وبذلك ترفض الفرضية العدمية H_{02-1} وتقبل الفرضية البديلة.

3- وجود علاقة إيجابية متوسطة ($R=0.49$) وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالنسبة لمتغير (المبررات) حيث بلغت قيمة ($t=3.34$) وبمستوى دلالة (0.031)، وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين عرض الشركة لمبررات أدت إلى بروز أخطاء ناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية وما بين فشل مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن أساليب الاحتيال والغش لدى الشركات المساهمة

تشير النتائج الواردة في الجدول (ب) إلى الاتي:

1- وجود علاقة إيجابية قوية ($R=0.80$) وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالنسبة لمتغير (الدوافع/الضغوط) حيث بلغت قيمة ($t=4.00$) وبمستوى دلالة (0.000)، وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين توفر الدوافع/الضغوط لسوء استخدام أصول الشركة وما بين فشل مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن أساليب الاحتيال والغش لدى الشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن وبذلك ترفض الفرضية العدمية H_{02} وتقبل الفرضية البديلة.

2- وجود علاقة إيجابية قوية ($R=0.69$) وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالنسبة لمتغير (الفرص) حيث بلغت قيمة ($t=3.58$) وبمستوى دلالة (0.002)،

الكشف عن أساليب الاحتيال والغش لدى الشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن وبذلك ترفض الفرضية العدمية H_{02-3} وتقبل بقوة الفرضية البديلة.

أختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

H_3 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين عناصر الغش/الاحتيال (الدوافع/الضغوط، الفرص، المبررات) وما بين فشل مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن أساليب الاحتيال والغش لدى الشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن.

العامة العاملة في الأردن وبذلك ترفض الفرضية العدمية H_{02-2} وتقبل الفرضية البديلة.

4- وجود علاقة إيجابية قوية ($R=0.772$) وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالنسبة لمجمل عوامل المخاطرة المتعلقة بأسوء استخدام أصول الشركة (الدوافع/الضغوط، الفرص، المبررات) حيث بلغت قيمة ($t=3.79$) وبمستوى دلالة (0.001)، وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين عرض الشركة لمبررات أدت إلى سوء استخدام أصول الشركة وبروز أخطاء ناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية وما بين فشل مدقق الحسابات الخارجي في

الجدول (ج)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجمل عناصر الغش/الاحتيال

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (t)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الدوافع/الضغوط	3.975	0.4.03	49	3.65	0.83	0.002
الفرص	3.855	0.519		2.97	0.77	0.017
المبررات	3.745	0.708		3.01	0.61	0.04
مجمل عناصر الغش/الاحتيال	3.922	0.381		4.50	0.88	0.003

البيانات المالية والمحاسبية، بالإضافة إلى المجهود الكبير الذي يبذله الأكاديميون في معالجة هذه الظاهرة للحد من نموها وانتشارها على نطاق واسع، لقد كان دافع الباحث لقيام بهذه الدراسة هو المشاركة في هذه الجهود.

2- لقد أظهرت أدوات القياس المستخدمة في الدراسة قدرتها على توضيح الصورة لدى مدققي الحسابات الخارجيين حول كيفية اكتشاف أساليب الاحتيال والغش التي يلجأ إليها العاملين في الشركة أو من قبل أعضاء الإدارة العليا. وكشفت عن أن وجود تدخلات في حسابات الإدارة العليا في الشركات الأردنية تؤدي إلى توفر إحتمالي الخطأ أو الاحتيال في إعداد البيانات والتقارير المالية، قد يكون ناتجاً عن سوء استخدام أصول الشركة، وعوامل المخاطرة المتعلقة بالأخطاء الناتجة عن التقارير المالية الاحتمالية.

3- أثبتت الدراسة قدرة مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين في اكتشاف طرق وأساليب الغش والاحتيال المستخدمة في إعداد وإصدار التقارير المالية الاحتمالية، ولعل الأحداث الأخيرة التي تم اكتشافها في عدد من المؤسسات العامة والخاصة في الأردن تعطي دلالة ذات معنى في هذا

تشير النتائج الواردة في الجدول (ج) إلى الآتي:

1- وجود علاقة إيجابية قوية ($R=0.83$) وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالنسبة لمجمل عناصر الغش/الاحتيال حيث بلغت قيمة ($t=4.50$) وبمستوى دلالة (0.003)، وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين عناصر الغش/الاحتيال (الدوافع/الضغوط، الفرص، المبررات) وما بين فشل مدقق الحسابات الخارجي في الكشف عن أساليب الاحتيال والغش لدى الشركات المساهمة العامة العاملة في الأردن وبذلك ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

النتائج:

1- على الرغم من أن ظاهرة الاحتيال والغش موجودة تاريخياً في جميع الدول والمجتمعات إلا أنها ظلت محدودة لا ترقى إلى مستوى المشكلة العامة في محاسبة الأعمال وبين المتعاملين، وذلك بفضل الجهود المبذولة من جانب الدول التي سنت القوانين التي تجرم الاحتيال والغش، وبفضل الجهود الأخرى التي تبذلها منظمات الأعمال من خلال التدقيق على

التدقيق مستخدماً الشك المهني خاصة في الأمور التي تزيد من خطر التحريف المادي في القوائم المالية والنتائج عن الغش والتصرفات غير القانونية، والحصول على فهم أعمق لتقييم الإدارة لخطر احتمال شمول القوائم المالية لتحريفات مادية، وكذلك فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلي المطبق للوقاية من الأخطاء، وفي حالة اكتشاف تحريفاً مادياً أو خطأ فإن عليه إبلاغ الإدارة والأفراد المفوضين فوراً بأدارة الشركة والسلطات الإشرافية العليا في الشركة، وفي الحالة التي يصبح فيها من غير الممكن الاستمرار في تنفيذ أعمال التدقيق بسبب التحايل، فعلى المدقق إدراك مسؤولياته المهنية والقانونية ذات العلاقة بالظروف الخاصة بعملية المراجعة بما فيها إبلاغ الجهة المسؤولة عنه بذلك. ويدعو الباحث إلى توسيع الدراسات المستقبلية المماثلة لتشمل قطاعات أعمال مختلفة مثل البنوك، وشركات التأمين، وقطاعات الصناعة، والشركات والهيئات الوطنية وعمل مقارنات بينها.

6. يوصي الباحث بتحديث نظام الرقابة المالية والتدقيق الداخلي في الشركات الأردنية لتمكينها من أداء عملها بكفاءة في الكشف عن عمليات الاحتيال والغش.

7. اعادة النظر بكفاءة الهيكل التنظيمي في الشركات والطريقة التي تتخذ فيها القرارات وعلاقات السلوك التنظيمي في الشركات بالنظر الى أن ارتفاع معدلات دوران العمل قد يكون أداة فعالة مستخدمة للتخلص من الموظفين الذين يبدون وجهة نظرهم حول البيانات المالية في التقارير التي تصدرها هذه الشركات.

السياق، وتؤكد نتائج الدراسة أن برامج الحاسوب المتخصصة ببيانات الشركات المالية قد تؤثر أيجاباً في كفاءة اصدار البيانات المالية صحيحة.

التوصيات:

1. يوصي الباحث منظمات الأعمال العاملة في الأردن إلى التحفظ في إصدار الأصول المالية للموجودات (Leverages) وطرح الأسهم في اسواق المال، والاجراءات الائتمانية، وضوابط الرهون العقارية لتكون متوازنة مع الموجودات العينية والأصول الحقيقية لممتلكات الأفراد والشركات والمصارف والدول.
2. العمل على منع صفقات المضاربات، والدعوة إلى تفعيل دور هيئات المراقبة المالية الأردنية من خلال دراسة المؤشرات والمعايير الدولية والعربية الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بهدف تشجيع الحلول القائمة على أسس وقواعد الاقتصاد السليم وضوابطه وسياساته لحل المشاكل التي تعترض سلامة سريان الأعمال المالية والتجارية والصناعية في الشركات الأردنية.
3. القيام بدراسات بحثية حول الاحتيال - الغش وإشراك أصحاب مصالح آخرين من مستخدمي التقارير المالية مثل الموردين والدائنين، والمستثمرين وغيرهم.
4. القيام بدراسات أخرى بهدف الكشف عن دور المدقق نفسه في المساهمة في فعل الاحتيال - الغش أو التغطية عليه او عدم الإبلاغ عنه.
5. يتوجب على مدقق الحسابات الخارجي أن يخطط (يعني القول يجب عليه الألتزام بتطبيق المعايير الدولية) عملية

المراجع

- الموافق 7-09-2002م.
- التقرير السنوي عن أعمال المفتش العام، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2003.
- الجبوري، عبد الرحمن، وآل شبيب دريد، 2005، أهمية تطوير هيئة الرقابة على الأوراق المالية لرفع كفاءة السوق المالي - حالة شركة وورلدكوم الأمريكية"، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة.
- جربوع، يوسف، 2005، محددات مراجعة القوائم المالية تحد كبير للمراجع الخارجي - دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونيين في فلسطين، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة"، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية، 8-9 مايو 2005.
- الجيلاتي، محمد، 2008، مهام مفتش الحسابات في ضوء قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وأنظمتها، أعدت ضمن

- الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، الجزعين الأول والثاني، 2010، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، إبريل 2010.
- البشير، محمد، 2009، تدقيق الحسابات وشركات التدقيق الدولية"، مقالة منشورة عبر موقع دليل المحاسبين، تاريخ النشر: 2009/4/24 (www.jps-dir.org).
- بهجت محمد فداء، 2002، أزمة الثقة في مهنة المحاسبة: الأساليب والمقترحات. الكلمة الافتتاحية في مؤتمر المحاسبة الأول " دور مهنة المحاسبة في حماية الاستشارات وتنميتها" تنظيم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع الاستشاريين الدوليين الشرق الأوسط. الرياض الفترة من 1-3 شعبان 1423 هـ،

- Albrecht W., Albrecht, Ch. and Albrecht, C. 2008. Current Trends in Fraud and its Detection, *Information Security Journal: A Global Perspective*, 17:2-12, 2008. Taylor and Francis Publishing, London, England.
- Abbott, L. G. and Parker, S. 2000. Auditor Selection and Audit Committee Characteristics, *Auditing: Journal of Practices and Theory*, 19: 47.
- Association of Certified Fraud Examiners (ACFE). 2006. ACFE Report to the Nation on Occupational Fraud & Abuse. Austin, TX: Association of Certified Fraud Examiners, Inc.
- Catherine Wu. 2008. Auditor Liability Risks – Discovery of Fraud, AICPA Codification of Statements on Auditing Standards AU §316, Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit, para 75-76. retrieved at: www.aicpa.org
- Chen G. 2009. Satyam scandal rattles confidence in accounting Big Four, published date: Thu Jan 8, 2009, retrieved at: <http://in.reuters.com/article/companyNews/idINHKG30879120090108>
- Exploring the Recruitment of Individuals into Financial Statement Fraud Schemes, *Journal of Business Ethics*, Kluwer Publishing, Netherland, 2007.
- Gao, L. 2005. Investigation of the Perpetration and Concealment Process of Management Fraud: An Empirical Analysis of Fraud Schemes, Doctoral thesis of Philosophy (Accounting), University of Kansas, USA, UMI Number: 3209835, August 2, 2005.
- Goldfrab S. 2003. AICPA Issues Business Fraud Case Studies – Actual Incidents of Fraud Olus Valuable Commentary from Experts, New York, published at April, 23, 2003, retrieved at: (<http://www.aicpa.org>)
- Hayes, Th. 2006. An examination of the factors that influence an auditor's decision to use a decision aid in their assessment of management fraud", Doctoral thesis of Philosophy (Accounting), University of North Texas, USA, UMI Number: 3214477, May 2006, 96.
- Madura, J. 2004. What Every Investor Needs To Know About Accounting Fraud, McGraw-Hill Companies, Inc., New York, 1-4.
- O'Neil M. 2007. Financial Fraud: The How and Why, Official publication of CENS Schools, European Business Forum, Summer,(29).
- The Auditing Standards Board of the American Institute of
- الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين لعام 2008.
- حريم ، حسين، 1997، السلوك التنظيمي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
- الدراسات المالية والتجارية ، كلية تجارة بني سويف، جامعة القاهرة، المجلد السادس والعشرون، العدد الثامن – يوليو 2002، ص 2007-309.
- الذنيبات علي عبد القادر، خميس أحمد بشير، 2008، المعايير العامة (الشخصية) للتحقيق معايير رمزية أم معايير هادفة ألى تحقيق الشفافية المالية"، مجلة دراسات العلوم الاجتماعية، م35، ع2.
- _____، 2004، مدى مسؤولية المراجع الخارجي عن اكتشاف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية بالقوائم المالية في قطاع غزة بدولة فلسطين، مكتبة الطالب الجامعي، غزة، فلسطين.
- _____، 2005، مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع – دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة، فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، ص 263-295، يناير 2005.
- عويضة، أحمد، 2009، دور المدقق الخارجي على محك الأزمة المالية العالمية!!، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد 12، تشرين أول 2009، ص 1.
- محمد، عبد الله مجاهد، 2002، استخدام المراجعين لنظام دعم اتخاذ القرار في تقييم احتمال التحريف الجوهرى في التقارير المالية بالتطبيق على بيئة المراجعة في جمهورية مصر العربية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية تجارة بني سويف، جامعة القاهرة، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني – يوليو 2002، ص 277-309.
- وزارة التجارة والصناعة الأردنية، دائرة مراقبة الشركات، التقارير السنوية، 2009.
- Albrecht Ch. 2008. International Fraud: A Management Perspective, Unpublished Doctoral Dissertation, University of Ramon Llull.
- Albrecht Ch., Albrecht, C., Dolan, S. and Malagueno, R. 2008. Financial Statement Fraud: Learn from the Mistakes of the US or Follow in the Footsteps of its Errors, *Corporate Finance Review*, Vol. 12, Issue 4, January 2008. Thomson Tax & Accounting, New York, USA. P.32
- Albrecht Ch., Albrecht C., Wareham J., and Fox P. 2007. The Role of Power and Negotiation in Online Deception, *Journal of Digital Forensics, Security and Law*, 1(4). Published by Longwood University, Virginia, USA. 56.

The Institute of Internal Auditors (IIA), (2006), "The Role of Auditing in Public Sector Governance", retrieved at: www.thiia.org, p.3.

Certified Public Accountants (AICPA), Statement on Auditing Standards (SAS) 99, retrieved at: www.aicpa.org. published at: October, 15, 2002, New York, USA.

**Methods of the External Auditor in Detecting Fraud in the Financial Statements of Public Shareholding Companies.
(Survey In the Offices of the External Auditors in Jordan)**

*Osama O. Ja'arah**

ABSTRACT

This study aims to identify the most important methods used in the production of financial statements of a group of public shareholding companies in Jordan which working in the industrial cities (Amman, Irbid, Zarqa) which takes a kind of fraud / cheating - from the viewpoint of external auditors. The study focused on each of the risk factors related to errors arising from fraudulent financial reporting and the misuse of company assets, factors which lead to the failure of outside auditors to disclose. The researcher has selected the sample randomly from working auditors in auditing offices registered in the External Accounting Society of Jordan, those are working in auditing of financial reports of shareholding companies in Jordan. The study reached to the conclusion of the significant findings and recommendations that benefit the stakeholders who seek to obtain data and accurate financial reports on the status of public shareholding companies listed in the Amman Financial Market.

Keywords: Risk factors , fraudulent financial reporting in the statements of public shareholding companies, misuse of company assets , the failure of external auditors to disclose the fraud in the financial statements.

* Faculty of Business, Middle East University, Jordan. Received on 25/4/2010 and Accepted for Publication on 26/1/2012.